

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

انعكاس أمراض وأخطاء السياسة العربية على الشارع

لماذا لا يوجد رأي عام عربي ؟

هناك سؤال حائر، يردد دائما المعلقون العرب والغربيون، وهو:

لماذا لا يوجد رأي عام عربي، تحتمل إليه الأنظمة العربية في قضاياها العامة؟

يرى بعض المحللين، أن هذا لا يعود إلى الجماهير، وإنما يعود إلى السلطات الحاكمة في العالم العربي، التي لا تتيح هامشاً كبيراً من الديمقراطية. وهذه المقولة ليست كلها صحيحة. فالديمقراطية كالدواء يجب أن تعطى بحسب ودقة. والديمقراطية بذرة سياسية صالحة، يجب أن تنبأ الأرض الصالحة لإنباتها. وهذا الإنبات، لا يتم إلا بالقضاء على الأمية ورفع كفاءة التعليم، والتخلص من التعليم الموجه ضد تفكير الآخر، ومناصبته العداء، وفتح النوافذ لدخول الهواء النقي من كافة الجهات الأربع.

الانقسام التام بين ما يُقال وما يُفعل

لقد عانى الشارع العربي، من العقل العربي المستباح، والانقسام التام، بين ما يُقال وبين ما يُفعل. بحيث أن مبدعي الأمة استقالوا من مهنة توعية الشارع العربي، وغابوا أو غُيِّبوا، وتركوا الشارع العربي يحرب عن غضبه من خلال الكوفية (الحطة) والشارال، والتظاهرات والتحليلات الجوفاء والرغناء، التي تملأ معظم الفضائيات العربية. وبقي الشارع العربي مجرد (هبات) غضب عصبية، عابرة، كسحب الصيف، لقضايا كبيرة مستمرة.

عجز النقد العربي النظري

لقد لقي الشارع العربي معاناة كبيرة، من عجز النقد النظري، والحرركات الاجتماعية (الاتحادات، النقابات، الجمعيات، الأحزاب، وقوى المجتمع المدني كافة) من أن يقوم كل منها بمفرده في تفعيل عملية التغيير، في بنية الواقع. وغدت الأزمات الحادة التي تجتاح الشارع العربي مفجراً غير ثوري، لإمكانية تحقيق تربيات اجتماعية جديدة، تتركز حول محاور رئيسية ثلاثة: الحداثة، والديمقراطية، وتحرير المرأة.

تقييب الشارع العربي

لقد لاحظ كثير من المحللين، أن الشارع العربي منقطع عن مجريات السياسة، والفهم فهما عقلانياً لما يدور في هذا العالم. فالشباب العربي لا يقرأ. والكتاب والنشر في أزمة حادة. وأهم كتاب في العالم العربي، لا يبيع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة. في حين أن اليوم غفائي (تنظيطي) سخيف من غناء (القرادنية الجدد) يبيع عشرات الآلاف من النسخ. ومجلات أدبية ثقافية كثيرة ورزئية، توقف عن الصدور (دراسات عربية، الكرمل، المهدي، وغيرها) وأخرى تفكر في التوقف عن الصدور (الأدب وغيرها) لخسارتها القاحدة، نتيجة لانصراف القراء عنها. في حين أن مجلات "النجوم" الغنائية والسينمائية الرخيصة، توزع عشرات الآلاف من النسخ. وهذه فضيحة الأمية الثقافية، التي يغرق في نومها العسلي العالم العربي. وينتجة للأمية الأبجدية، التي تعتبر من أكبر نسب الأمية في العالم، حسب تقارير عدة من الأمم المتحدة للتنمية البشرية. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، بلغ عدد الأميين البالغين من العرب ٦٥ مليوناً، ولا يتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً.. فما زال حوالي عشرة ملايين طفل في سن التثاقف، غير ملتحقين بالمدارس. ويرى بعض المراقبين لحراك الشارع العربي في العام ٢٠٠٩ أن الطلبة الذين تشكل وعيهم على ضوء الضربات الأمريكية المستمرة للعراق وفلسطين، كانوا من جيل جديد، انطلعت صلته بالحركة الوطنية ربع قرن، ووضعته الظروف في مواجهة أمريكا وإسرائيل مباشرة من منطلقات سياسية متعددة. وكان هذا الجيل

جلباً بلا أحزاب سياسية مؤثرة، وقوية.

الاعتراف بالمسؤولية ضرورة أخلاقية

إن عدم نقد الذات، والاعتراف بجزء كبير من مسؤولياتنا عما يجري في العالم العربي ككل، من الأخطاء الكبيرة، التي أورتنتها الأنظمة العربية والأحزاب العربية للشارع العربي. فعدم الاعتراف بمسؤولياتنا الجماعية، لا يعكس فحسب ضرورة أخلاقية، أو يؤكد شجاعة أمة – وهي تعبر نفقا تاريخيا مظلماً، تملؤه الأشياء، والخفافيش، والأموات المرية – بل لأن مثل هذا الاعتراف، هو البداية الصحيحة والسوية والمنهجية، إذا ما أردنا حقاً تجاوز المأزق العربي الراهن.

فقد قيمتين أساسيتين

لا شك لكل ذي بصر وبصيرة أن يدرك، بُعد مشروعا الحضاري عن المثال. فالعرب الذين يمثلون الشارع العربي والراي العام العربي، فقدوا قيمتين أساسيتين: قيمة العلم وقيمة العمل. فالمشروع العربي النهضوي – إن وجد – يفترق بشدة إلى منهاج عقلاني على مستوى النظرية والتطبيق. فعلى مستوى النظرية، ليس لدينا

معيار منهجي حقيقي في الحكم على الأشياء، فالنقمة لدينا تصبح نعمة. والهزيمة تصبح نصراً. ونظام التعليم المتفتر، تجربة يُشيد بها العالم؛ وعلى مستوى التطبيق، يكفي إلقاء نظرة على الأرقام المخصصة للبحث العلمي، في الموازنات السنوية للدول العربية. أما قيمة العمل فقد غابت، وأصبح حق الصباح في الشارع العربي، دبلا عن واجب العمل الشاق، في كافة المجالات، كما يقول سليمان عاد المنعم ("الواقع العربي.. محاولة لفهم لا أكثر"، جريدة "الأهرام" ٢٠٠٢/٥/٢).

الهيجان والتشنج بدل التفكير والتفكير

منذ زمن، وعلماء الاجتماع العرب، يلاحظون أن الشارع العربي ينساق إلى العواطف السياسية المهيجة، دون إدراك سياسي علمي لمصلحة الوطن. واضطراب الأنظمة العربية في بعض الأحيان، إلى السير وراء هذا الشارع تنجياً لكارثة الانقلاب العسكري على النظام. فقد رأينا مثلاً، كيف أن الحكومة الأردنية في ١٩٥٥ استقالت، ورفضت الدخول في "حلف بغداد"، نزولاً عند رغبة الشارع الأردني المعبأ من الناصريين والشيوعيين، في ذلك الوقت، رغم ما كان سيؤمنه هذا الحلف من

مساعات عسكرية ومالية للأردن في ذلك الوقت، باعتراف معارضيهِ – فيما بعد – من السياسيين الأردنيين. ومن هؤلاء، نعيم عبد الهادي الوزير الأردني، الذي كان من أشد المعارضين لحلف بغداد (أنظر: سليمان الموسى، "أعلام من الأردن"، ص ٣٢). ولكن الشارع الأردني لم يأخذ بالحقائق التي كانت مطروحة في ذلك الوقت، وأخذ بخطابيات عبد الناصر، وعنتريات أحمد سعيد من إذاعة "صوت العرب"، التي "أتاحت لكثير من الجماهير أن تنتقذ سياسياً وبشكل يومي جذاب وعاطفي" كما قال المؤرخ السياسي السوري جورج جبور ("الفكر السياسي المعاصر في سوريا"، ص ١٨٩). وهذا التأثير لم يقتصر على المدنيين فقط، وإنما امتد إلى العسكريين أيضاً. ويقول الفريق السوري عبد الكريم زهر الدين في مذكراته: "إن الضباط السوريين كانوا يصدقون كل ما كان يُذاع من صوت العرب" (أنظر: جورج جبور، "الفكر السياسي المعاصر في سوريا"، ص ١٩٠).

ابتزاز الشارع العربي لعبد الناصر

ومن المعلوم أن عبد الناصر بعد العام ١٩٦٧، أيذ قيام الأحلاف العسكرية والسياسية، وقال في مجلس الشعب المصري: "عايزين تطور تعاملنا



تظاهرات في فلسطين

مع السوفييت، بحيث يصبح ارتباطهم بنا مثل ارتباط أمريكا بإسرائيل" ("أوراق عبد الناصر السرية"، جريدة "الأخبار"، ١٩٧٨/١١/١٠) كذلك فقد رأينا، كيف كان عبد الناصر ينساق إلى نداءات الرعاع والدعماء (الجماهير). فقد كان عبد الناصر في سياساته الخارجية بشكل عام، أسير الشارع العربي العاطفي، وخاصة بعد معركة السويس في ١٩٥٦. والباحث يصاب بالدهشة الشديدة لدى قراءة العديد من خطب عبد الناصر الجماهيرية، وتصريحاته الموجهة للنخب العربية المليئة بالتشدد والإصرار على تحرير فلسطين". وهي تصريحات عنترية، وبيانات نارية، كانت تتناقض مع جوهر كثير من سياساته، التي كانت معتدلة وحرصية، وقامت على أساس المواجهة الحضارية الشاملة، بعيدة المدى، للخطر الإسرائيلي، وعدم وضع أية خطة عاجلة لتحرير فلسطين. وهو إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ابتزاز الشارع العربي لعبد الناصر، ومزايدات هذا الشارع على سياسة عبد الناصر تجاه المسائل القومية. وهو الذي كان يقوم ببرود أفعال على تلك المزايدات المشبوهة. وكان هذا الابتزاز، هو الذي دفع عبد الناصر إلى خوض حرب ١٩٦٧، دون أن يكون مستعداً لها تمام الاستعداد، مما أدى إلى الهزيمة

الديمقراطية الافتراضية للمدونات الالكترونية في مواجهة السلطة

د. صفد حسام الساموك

الذات الجماعية الناشطة

توصلت دراسات عربية معاصرة إلى ان الانترنت بوصفه العنصر الرئيس في المنظومة الشبكية التفاعلية قد احدث تغييرات بنوية وفسح المجال على وفق ذلك بقيام تحديدية اعلامية افتراضية، أسهمت بالتالي بما يمكن النظر إليه على انه تعزيز للديمقراطية الافتراضية، التي لا يمكن لنظم السلطة مواجهتها بوسائلها التقليدية ومن خلال أدواتها الروتينية في إحكام قبضتها على السلطة.

ويذهب الفرنسي بيار ليفي إلى: إن انبثاق المنظومة التفاعلية الإلكترونية يعني نهاية الجمهور وولادة الذات الجماعية الناشطة، وهذا هو الحل البديل لمجتمع المشهد الذي كان يجسد التقلي الساسان غير الفاعل، ولا يهم إن كانت المضامين المتداولة في هذه المنظومة علامات أو إيقونات أو رموزاً.. وما يمتاز به هذا النموذج، عن الأول التقليدي غير المتكافئ الذي كان يخدم النخب التي تتحكم في إنتاج الخطابات العامة، ولا يضمن التبادل والتفاعلية بين المرسل والجمهور، إن النموذج الجديد الذي تسهم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وبخاصة الانترنت، ومتغيرات العصر في تشكيله، كونه غير مركزي ييسر للأفراد إمكانيات إنتاج الخطابات والمشاركة في الاتصال العمومي، وما يميزه أيضاً انه لا يتعلق فقط بالكترة المعلوماتية، ولكن بتعظيم القدرة على الكلام للأفراد، ويسهم في تشكيل فضاء عمومي أكثر انفتاحا، إذ لم يُعد التواصل العمومي يقتصر على النخب السياسية والثقافية من أحزاب وجمعيات وغيرها.

وتعتقد انه من دون أدنى شك، بان ولوج المتلقي العادي بموجب النموذج التواصلي الجديد في في العولمة الديمقراطية الافتراضية أضحت ميسرة ما أتاحة النموذج الأخير من إمكانيات هائلة ومتاحة في مجالات التعبير عن الفكر والرأي، والوصول إلى جموع المتلقين وطرق أبواب السلطة وإسماعها لتلك الآراء والأفكار بقوة، من خلال استخدامات مختلفة، منها أن التلفزيون نفسه الذي كان يمثل المنظومة المشهدية التقليدية الساكنة التي امتلكتها لعقود نظم السلطة، صار فضاء تواصلياً فاعلاً بين الأفراد يتحاورون بوساطته وداخله، وهو ما دفع إلى إنتاج برامج جديدة، تقوم على مبدأ إحداث فضاءات للحوار والنقاش وإبداء الرأي، من منطلق إن للمتلقي حق الكلام في المسائل العامة.

كما أتاح التدوين الالكتروني لفئات وجماعات خارج النخب الحاكمة إيصال صوتها للآخرين، عبر مواقع الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الإخبارية الشخصية لبعض السياسيين ورجال الدين والأفراد العاديين، ومكنتهم من المناوذين والقوائم البريدية والمواقع وسائل الإعلام التلفزيونية كلها، وكان وصول عدد المدونات إلى ٧٠ مليون مدونة، قد دفع إلى تسميتها بإعلام المواطن (Citizen Media)، وهو ما يساعد على إيجاد نوع من المواطنة الرقمية والتجول في مجال الديمقراطية الافتراضية (Virtual Democracy).

وقد زادت من أهمية التدوين الالكتروني

في المجال الديمقراطي استعانة كبريات الصحف والمحطات الإخبارية بهذه المدونات أو استئجار مدونين بارزين، وكان من نتاج ذلك تعزيز وظائف الإعلام الديمقراطية في المجتمعات، وهو ما ساعد في توسيع دائرة مسؤولية الفرد في صناعة القرارات الوطنية، وفي إدارة شؤون البلاد، كما إن نشر المعلومات وتبادل الأفكار والحوار حول القضايا المهمة من شأنه أن يثير حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة، وان لدفعهم للتفكير في الحلول السلمية لمشاكلهم العامة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن استخدامات الانترنت وفقاً لهذا النموذج في الدول التي تصنف بأنها غير ديمقراطية ساعدت في كسر الطوق على بعض الجماعات السياسية، مما دفع البعض إلى التسليم بان التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال ومنها الانترنت أصبحت عود النظم السياسية التي تنتهك حقوق الأفراد، لان وسائل الإعلام التقليدية تدعم الحكومات وليست الأفراد، ولكن الانترنت أصبح يعطي القوة للأفراد والجماعات.... وان مدونات الانترنت تمثل القدرة على نشر أي تفسير سياسي، دون الاضطراب للتعامل مع حراس البوابة في الإعلام التقليدي، مما جعل المدونين السياسي يؤثر على الحياة السياسية العامة في المجتمعات.... كما أضحت عالم التدوين يساعد في بناء أفراد يمتلكون مستويات عالية من الديمقراطية والمشاركة السياسية.

المدونات.. عربياً

المدونة هي إحدى أشكال المنظومة

التفاعلية الالكترونية الأكثر أهمية، وتتجسد في موقع شخصي على شبكة الانترنت يتضمن آراء ومواقف حول مسائل متنوعة، يعمل عن طريق نظام معين لإدارة المحتوى (المضامين).. وهي عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر عليها تدوينات أو مدونات أو معلومات مؤرخة ومرتبنة ترتيبياً زمنياً تصاعدياً، ويتحكم فيه مدير أو ناشر المدونة، ويتضمن النظام كله، لأن أدوات القيدية، تمكن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق، عندما تعود إلى متاحة على الصفحة الرئيسة للمدونة.

ويشير مصطلح المدونين إلى الأشخاص الذين يكتبون المدونات ويفقدون برامج التدوين، ويشار إلى عالم المدونات بالجمتمع الذي يربط كل من المدونين والمدونات المتاححة على الانترنت في أجزاء العالم كله، ولان أدوات المجتمعات التي يربط كل من المدونين والمدونات المتاححة على الانترنت ليست بسيطة ومناحة ومجانية فان المستخدمين يستطيعون الاتصال بالمدونات الاجتماعية والسياسية، ومن حيث تمثل المدونات أنظمة اجتماعية من خلال المشاركة والتعلم عبر تبادل الأفكار والمعلومات، فضلاً عن حل المشكلات الاجتماعية والسياسية، ومن أهم ما يميز المدونات إنها توفر حالة من التفاعلية غير المبرودة في وسائل الإعلام الأخرى، إذ تسمح المدونات لقراءها بالتعليق على ما يطرحه المدون من رؤى وأفكار وموضوعات بشكل آني دون قيود.

وظهرت المدونات في عام ١٩٩٧م، وكان جون بارغر هو أول من صاغ هذا

المصطلح، إلا أن المدونات لم تنتشر على شبكة الانترنت إلا بعد العام ١٩٩٩م، إذ بدأت خدمة الأهمية مجتمع التدوين للمستقيدين بإنشاء المدونات المختصة بهم بصورة سريعة وسهلة نسبياً، وذلك عندما طوّر بيرا لاس برنامجاً مختصاً بالتدوين وجعله متاحاً مجاناً لمستخدمي الانترنت، مما أتاح لأي فرد إمكانية الدخول على موقع الكتروني معين، ومنها (www.blogger.com، www.blogpulse.com، www.technorati.com،)، وينشأ مدونة خاصة به، وطبقاً لمعظم التقديرات المختصة بتاريخ التدوين عدّت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ هي السبب الرئيس وراء تحول الأفراد إلى ظاهرة التدوين على شبكة الانترنت، إذ اتجه البعض للتدوين لسببين يرجعهما باحثون إلى التعبير عن مشاعر المدونين تجاه الهجمات التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الأحداث، فضلاً عن الوصول إلى المعلومات التي تحجبها عنهم وسائل الإعلام التقليدية.

ومع تلك الأحداث أصبحت المدونات ظاهرة وازدادت أهمية مجتمع التدوين بسرعة وبدأت مدارس الصحافة المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية، بإجراء البحوث والدراسات في التدوين وفنونه وتقنياته وملاحظة الفرق بين الصحافة والمدونات وفي عام ٢٠٠٢ صارت المدونات وسيلة معتمدة للأخبار ويستخدمها الساسة ومرتدو الانتخابات للتعبير عن آرائهم حول قضايا عديدة ذات مساس بحياة الناس، وكانت الجرب في العراق في ٢٠٠٣م سبباً مهماً من أسباب انتشار المدونات

المحاحة عام ١٩٦٧.

مثال آخر على ابتزاز الشارع للقادة
لقد رأينا مثلاً في ١٩٩٠، كيف كان الشارع الأردني إلى جانب العراق في غزوه للكويت، طمعاً في الذهب العراقي فيما بعد. ولكن الرياح جاءت بما لم تشته السفن. فلا طال الأردنيون غنّب الشام، ولا بلح اليمن كما يقال. فهم لم يطولوا ذهب العراق الذي احترق في حرب الخليج، وهم حرموا كذلك من الأبواب التي كانت مفتوحة أمامهم في السعودية، والكويت، ودول الخليج الأخرى. وقد اضطّر النظام الأردني، إلى مسيرة شوارع، وهو النظام العقلاني المتزن، الذي يدرك تماماً أنه يسير في اتجاه يخالف مصالح الوطن. ولكن كما قلنا في كتابنا "السلطان.. دليل السياسة لحفظ الرئاسة" فالنظام في هذه الحالة، كان يفضل "عاصفة نفوت ولا بعد يموت". وهي عاصفة ستهب ونفضي، شرط ألا تقترب من الكراسي أو تعصف بالمراسي.

دور القيادة الفلسطينية

كذلك، فإن القيادة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠ رفضت التسوية المطروحة في "كامب ديفيد"، أو ما سُمي "خطة كلينتون"، تحت ضغط الشارع الفلسطيني، الذي لم يكن يقرأ التاريخ جيداً. مما أدى إلى مجيء شارون إلى الحكم، وقيام المجزرة الجديدة للفلسطينيين، التي أدركتنا بمجازر صبرا وشاتيلا، وخسارة الفلسطينيين لكل ما بنوه خلال ١٩٩٤ – ٢٠٠٢ في الضفة الغربية، والذي تكلف مليارات الدولارات، إضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف شهيد. ولكن اعتبر بعض المحللين في تلك الوقت، أن تجاهل عرفات لضغط الشارع الفلسطيني، ربما كان سيؤدي إلى كوارث وسياسة فاشلة، ولكن تبين فيما بعد، أن خضوع عرفات للشارع الفلسطيني العاطفي، في تلك الظروف، هو الذي أدى إلى كارثة، وإلى سياسة فاشلة في الضفة الغربية. وقد اضطّر ياسر عرفات إلى قبول هذه الخطة في شهر يونيو من العام ٢٠٠٢، ولكن بعد فوات الأوان، وبعد أن ألغى إسرائيل اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، وهدمت كل ما بناه الفلسطينيون منذ العام ١٩٩٤، وسحبت أمريكا السباط من تحت سلطة الحكم الذاتي، فالسياسة العربية هي دائماً "سياسة بعد فوات الأوان". وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قصر نظر الشارع العربي من جهة، وخداع الأنظمة العربية لهذا الشارع من جهة أخرى، وذلك بعدم مواجهته بالحقيقة والسير خلفه، وهي تعلم أنه على خطأ. ولكن ضماناً لاستمرار حكم هذه الأنظمة، وجريا على القاعدة لسياسة العربية التي تقول: "عاصفة نفوت ولا عهد يموت".

مصر لا تلدغ من جحر مرتين!

لقد فطنت بعض الأنظمة العربية – ومنها مصر في عهد مبارك – إلى خطر الإنزلاق وراء مطالب الشارع العربي العاطفية. ففي العام ٢٠٠٢، وعلى إثر قيام مظاهرات عارمة في العالم العربي، تناشد مصر والأردن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وإعلان الحرب عليها، نصرة للشعب الفلسطيني، قال الرئيس مبارك حينها، إن زمن القرارات العنترية، قد مضى، وقال حسن أبو طالب (الخبير المصري بمرکز الدراسات السياسية والإستراتيجية في صحيفة "الأهرام") أنه ليس بخاف أن تعبير العنترية معطوف ضماً على ما هو مخزون في الذكرة العربية الجماعية لتلك الغامرات الشهيرة لواحد من مشاهير التراث العربي في الجاهلية، وهو عنتره بن شداد.

وتداه التعليل يبرز جملة قيم ومبادئ، حرصت عليها السياسة المصرية، منذ ربع قرن، وهي عدم الإنزلاق في حرب نظامية ضد إسرائيل. والعمل على احتواء الأطروحات الراديكالية، التي تطرح كاسلوب معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي.

بشكل كبير.. وبحلول عام ٢٠٠٤م أصبح التدوين هو الاتجاه السائد، كما بدأ معظم مرشحي الرئاسة الأمريكية

في إنشاء مدونات مختصة بهم. لقد بقي المجال الإعلامي العربي بعيداً عن تطور المدونات على الرغم من ظهور عدد من المدونات المتخصصة، ويشير التقرير العربي للتنمية الثقافية إلى أن: ظاهرة المدونات صارت الظاهرة الإعلامية الأهم على شبكة الانترنت، إلا أن المجال الإعلامي العربي لم يدف من تلك الظاهرة به بالشكل الأمثل، ففي وقت تم فيه إحصاء (٤٩٠) ألف مدونة عربية، فإن تلك المدونات لا تشكل سوى ما نسبته (٠,٧ ٪) من مجموع مدونات العالم، وان هناك (١٦٦) ألف مدونة منها في مصر، وهو ما يشكل (٣١ ٪) من إجمالي المدونات العربية.

وقد سجل العام الماضي ضغوطات كبيرة واعتداءات متعددة تعرض لها مدونون ومدونات، وهو ما يشير إلى تنامي أهمية المدونات في المجتمعات السياسية العربية والعالم، ويزداد لجوء السلطات الحكومية إلى اعتقال المدونين وتقديم البعض منهم إلى المحاكمات، ففي سوريا تم تسجيل ثمانية عشر اعتقالاً لمدونين، قدم ثلاثة منهم للمحاكمة، واعتقل ستة في مصر، وأثنين في المغرب، وتم سجن اثنين آخرين، كما تم اعتقال عشرة مدونين في الصين، وتم الحكم على ثلاثة منهم قضائياً، عشرة منهم في إيران، وكانت أعلى الأحكام القضائية بحق مدون في بورما حينما قضى عليه بالسجن لمدة ٥٩ عاماً، وتشيرين عاما دون آخر، طبقاً للتقرير الدولي للحريات الصحفية.